رئيس الجمهورية في حفل تخرج دفع من الكلية العسكرية العليا

زعزعة أمن واستقرار الوطن أبعد من عين الشمس

▫قال فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة: إنه سيتم خلال العام المقبل فتح كلية الهندسة العسكرية لتكون من أهم الكليات في اليمن، وربما في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح فخامة الرئيس في كلمة القاها في حفل تخرج الدفع الجديدة من الضباط الدارسين في الأكاديمية العسكرية العليا - الدورات «الثالثة حرب عليا والثانية دفاع وطني والثانية عشرة قيادة وأركان مشتركة والدورة الاولى ادارة أزمات وتفاوض» - أمس الاحد أن الكلية ستشمل كل التخصصات والبحوث العلمية والعسكرية والمدنية التي تصب في خدمة التنمية والأمن القومي للجمهورية اليمنية

أبناء الوطن هم «الأمن القومي».. وأصحاب المصلحة الحقيقية في الأمن والاستقرار والتنمية

• انتهى وقت «الهرجلة» وحان وقت المعرفة والعلوم الحديثة

وأضاف فخامته: «ما من شك أن هذه البحوث مفيدة وتسهم في تعزيز قدرات القوات المسلحة والأمن خاصة ونحن بحاجة إلى مثل هذه البحوث التي تصب في خدمة الأمن القومي للجمهورية اليمنية».

وتابع فخامة الرئيس قائلاً: «لقد حققنا خلال الفترة المنصرمة تقدما متميزا ورائعا في المؤسسة العسكرية من خلال الخريجين الذين ترفد القوات المسلحة بهم الإكاديمية العسكرية من خلال كلياتها المختلفة كلية القيادة والاركان وكلية الحرب العليا وكلية الدفاع الوطني»، منوها بدور الاكاديمية العسكرية العليا التي تعمل على رفد المؤسسة العسكرية الكبرى بالكوادر الجديدة المؤهلة لعصر العلم والمعرفة لمواكبة كل المستجدات على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي

وأشار فخامته إلى الفروق الشاسعة ما بين واقع المؤسسة العسكرية في الماضي وواقعها في الحاضر، لافتا الى أن هذا التطور سيتعزز في المستقبل حيث تشهد اليمن كل يوم إنجازاً جديداً.

واكد فخامة رئيس الجمهورية بقوله: «لايهمنا مايتم إيجاده من آليات ومعدات بقدر ما يهمنا توفير العقول والرجال الأوفياء والأكفاء والمخلصين لهذا الوطن الذين يهمهم تعزيز أمن واستقرار هذا الوطن وتنميته وتأهيل أبنائه علمياً»

واستطرد فخامة الرئيس: «لقد حرم شعبنا فترة من الزمن وغرق في الجهل والمرض والتخلف وكانت ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر والـ١٤ من أكتوبر إنقاذا لهذا الوطن من ذلك الطغيان المامي الرجعي المتخلف والاستعمار البريطاني السلاطيني، وبحمد الله تعالى تحققت للوطن إنجازات عظيمة في ظل ثورته المباركة وتعززت وتعاظمت تلك الإنجازات خلال الأعوام المنصرمة بعد إعادة تحقيق وحدة الوطن المباركة»

وأثنى فخامته على كل الجهود الوطنية التي بذلت في سبيل تحقيق تلك الإنجازات من كل المحبين والمخلصين لهذا الوطن والذين يضعون مصالح الوطن العليا فوق أية اعتبارات أو مصالح ضيقة أو أنانية أوذاتية وفي مقدمة ذلك المنتسبين إلى المؤسسة العسكرية الوطنية الكبرى التي تحطمت وتتحطم على صخرة وعيها الوطني وعلى صخرة علم ومعرفة منتسبيها كل المؤامرات التي تحاك لزعزعة الأمن والاستقرار.

وقال: «أبعد عليهم من عين الشمس أن يزعزعوا أمن واستقرار هذا الوطن بفضل هذه الصحوة وبفضل تلاحم المؤسسة العسكرية مع أبناء الوطن وبفعل أبناء الوطن الذين هم الرديف لهذه المؤسسة العسكرية والذين يدعمون كل يوم من الخريجين من المعاهد والمدارس بشباب ولاؤهم لهذا الوطن وحبهم لهذا الوطن لا لأشخاص ولا الحزب ولا القبيلة وإنما لوطن الـ٢٦ من سبتمبر والـ١٤ من أكتوبر والـ٢٢ من مايو».

واضاف فخامة الرئيس: «لقد انتهى وقت الهرجلة وحان وقت المعرفة والعلوم الحديثة وقت الإطلاع والمتابعة لكل المستجدات في العلوم العسكرية»، منوها بجهود كل أبناء القوات المسلحة والأمن الذين يتصدون كل يوم للعناصر الإرهابية والعناصر الجاهلة المأجورة التي تسعى إلى زعزعة أمن واستقرار الوطن

وتابع فخامته بقوله: «لم و لن نعتمد على الأمن القومي والأمن السياسي فحسب وإنما نعتمد على أبناء وطننا، فهم الأمن القومي وهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الأمن والاستقرار والتنمية»

وأردف قائلاً: «لا تنمية بدون أمن واستقرار على الإطلاق، ولا تعليم ولا جامعات ولا إكاديميات ما لم توجد مؤسسة عسكرية حديثة متطورة ولاؤها لهذا الوطن وترفد بالقوى الشريفة والمخلصة من أبناء هذاالوطن»

ووجه فخامة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الشكر للمدرسين في الأكاديمية من اليمنيين والمصريين والعراقيين وكل من ساهم في تأهيل وتخريج هذه الدفع، التي اطلق عليها دفع صمود الشعب الفلسطيني الذي واجه الصلف الصهيوني بكل بسالة خصوصا خلال عدوانه الأخير على قطاع غزة، مجددا التهاني للخريجين ومتمنيا للجميع التوفيق والنجاح في مهامهم العملية

وكان فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد قام بافتتاح وزيارة المعرض الـ ١٤ للاكاديمية حيث أكد على اهمية الاستفادة من نتائج الابحاث والدراسات التي احتوى عليها المعرض وتوظيفها لخدمة التنمية ومسيرة بناء وتحديث القوات المسلحة والامن.

التهيئة للقاء تشاوري في مجال الإدارة والخدمات بالمؤتمر

■ تعد حالياً دائرة الإدارة والخدمات بالأمانة العامة لعقد لقاء تشاوري يعقد خلال الفترة القليلة القادمة..وأوضح طه هاجر عضو الأمانة العامة رئيس الدائرة أن اللقاء سيكرس لمناقشة العديد من القضايا المرتبطة بمهام الدوائر ومسئوليها بفروع المحافظات والمديريات على صعيد الخدمات ويهدف الى رفع مستوى الأداء وبما يعمل على تعزيز دور المؤتمر في تنفيذ برامجه وخططه على صعيد المشروعات الخدمية والانمائية على ضوء متطلبات المرحلة القادمة في اطار خارطة خدمية وآليات متابعة فاعلة تخدم المواطنين وتخفف من معاناتهم من جراء غياب بعض الخدمات الضرورية والملحة.

الرويشان رئيساً للدائرة التربوية

■ أصدر الاخ النائب الأول لرئيس المؤتمر- الامين العام قرارين تنظيميين قضى الأول بتعيين الأخ محمد الرويشان رئيساً للدائرة التربوية بالامانة العامة.. وقضى الثاني بتعيين الأخ عبدالإله عقلان الوهباني نائباً لرئيس دائرة التوجيه والارشاد بالأمانة العامة.

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف

بلادنا.. والأزمة المالية

■ منذ العام ١٩٢٩م، لم يشهد العالم أزمة مالية مرعبة، كالأزمة التي برزت واضحة في سبتمبر من العام الماضي ٢٠٠٨م، والتي كان لها التأثير الكبير على اقتصاديات العالم ؛ ومن المتوقع أن يمتد ذلك لسنوات قادمة..

المحللون الاقتصاديون يؤكدون أن الانهيار المالي يرجع في غالب أسبابه، الى الاعتماد الكلي لمرتكزات النظرية الاقتصادية «الرأسمالية الليبرالية»، والثقة السلبية الواعدة- وبخاصة في الولايات المتحدة الامريكية - التي اعتمدت على آلية السوق الحر لتضطر مع دول أخرى الى الاتجاه الممكن لإعادة التدخل الحكومي، وضخ مبالغ كبرى، للحد من الانهيار ، وانقاذ البنوك والشركات الكبرى من تزايد اشهار إفلاسها، وإيقاف ما يمكن من الآثار السلبية الى جانب الشفافية ووضع قواعد اقتصادية جديدة تمكنها من إعادة تنظيم السوق والرقابة على آليات البنوك والاسواق المالية، وما تتبعها من إجراءات كحماية الانتاج ودعمه، وتوفير السيولة النقدية لإعادة الثقة للمؤسسات الاقتصادية، والحد من الاقتراض غير الآمن، وتخفيض الفوائد، وإعادة النظر في موازنات الدول والحكومات وفقاً لأولويات كل حكومة على حدة..

بطبيعة الحال كان من أهم النتائج تدهور اسعار النفط ومشتقاته من الوقود، بالاضافة الى انخفاض سوق العقارات، ومواد البناء والتشييد وإيقاف جزء كبير من المشاريع التنموية.

السؤال الذي يفرض نفسه هو ما مدى تأثير الازمة المالية والاقتصادية تلك على بلادنا؟ وما الإجراءات الهادفة للتقليل من آثارها؟

حتى الآن لا توجد أية إجابات واضحة.. البعض يؤكد عدم وجود أي تأثيرات، بل ووصل بهم القول الى النفي القاطع بوجود أزمة عالمية وانهيار مالي، لكن لم يتأثر بها اقتصادنا الوطني!!

آخرون أكدوا أن بلادنا تأثرت بصورة غير مباشرة، ولكنها أيضاً محدودة!!

الحكومة نظرت للموضوع بجدية الرأي القائل بأن بلادنا قد اثرت عليها الأزمة المالية بشكل مباشر وغير مباشر، فسارعت الحكومة الى إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٧) في أواخر العام الماضي ٢٠٠٨م القاضي بضرورة الضغط على الانفاق، والمواءمة بين تدفق الايرادات وحدود النفقات، وتخفيض بنود الميزانية (عدا المرتبات والاجور) بنسبة تتراوح بين (٢٠-٥٠٪)، مع بقاء البرنامج الاستثماري المعتمد بما تقتضيه المصلحة الوطنية الملحة.. ويعني هذا زيادة وتنمية الموارد المالية (غير النفطية) للدولة، وحتى يظل عجز الموازنة في حدوده الآمنة.. لاعتبارات سابقة منها: اعتماد الموازنة على النفط بدرجة أساسية تصل الى أكثر من ٧٠٪، في الوقت الذي هبطت اسعاره من (١٤٠) دولاراً للبرميل الى أقل من (٤٠) دولاراً، وانخفاض إنتاجه من اربعمائة الف برميل في اليوم، الى ثمانية وعشرين الف برميل يومياً، الى جانب انخفاض سعر الغاز، وعدم فاعلية آليات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وتوقع تناقص القروض والهبات والمساعدات الخارجية..

الدكتور علي محمد مجور رئيس الحكومة إداري متخصص، ويمتلك عقلية تخطيطية مستوعبة لمدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، بالإضافة للمشكلات الداخلية التي تعثرت معها بعض المشاريع التنموية.. وأن عامنا الجاري ٢٠٠٩م ممتلئ بضغوط داخلية وخارجية، وزيادة العجز الى ١٠٪ مخاطرة كبرى على العملية التنموية، لأن الزيادة في عجز الموازنة يجب ان تكون في نسبة لا تزيد عن ٥٪ كحد آمن بحيث لا ينعكس سلباً على استقرار آمن ومعيشة المواطن، ولا يؤدي الى المزيد من التدهور الاقتصادي للبلد.

فقط.. هناك ملاحظة يجب إعادة النظر فيها، وهي تخفيض مكافات وحوافز الموظفين لأن ذلك سيؤثر على دخل المواطن الشهري الذي يعتمد عليه.. والمبالغ المرصودة لها في الميزانية ليست كبيرة .. لأن هناك أكثر من مجال آخر بحاجة للحد من الانفاق عليه، والفساد يظهر في اكثر من جانب.. والبحث عن منابعه لتجفيفه يحتاج لآلية دقيقة، وتغييرات في القيادات الإدارية التي ثبت فسادها أو فشلها..

وللموضوع أكثر من بقية

صوت الحروف

اقبال علي عبدالله

رهانكم خاسر!!

■ يخطئ بل يتوهم من يراهن أن أبناء عدن الأوفياء سوف ينجرون وراء مزاعم أحزاب العجنة الغريبة «اللقاء المشترك» في مقاطعة الانتخابات النيابية الرابعة والتي ستجرى في موعدها الدستوري والقانوني في السابع والعشرين من ابريل القادم، بأعتبار ان «العملية الانتخابية من بدايتها- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء- لم يشارك فيها (المشترك) فإنها مع بقية الإجراءات الأخرى لمراحل إجراء الانتخابات تعتقد أنها باطلة بل أن بعض قيادات «المشترك» ذهبت إلى ماهو أبعد في الادعاء والمزاعم الكاذبة التي يجيدون صنعها وترويجها بأن المؤتمر الشعبي العام قد «جهز فوزه الكاسح مسبقاً»..

وتعتقد بعض قيادات (المشترك) وتحديداً حزبي (الاشتراكي) و(الإصلاح) أن أبناء عدن يمكن ان تنطلي عليهم مثل هذه المزاعم الكاذبة، وبالتالي سينجرون خلف هذه القيادات المهزومة التي أساءت بل وشوهت معنى «المعارضة» والنهج الديمقراطي الذي اختاره شعبنا منذ إعادة وحدته المباركة في الثاني والعشرين منذ مايو ١٩٩٠م تحت قيادة زعيم اليمن فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

من نافل القول ان هذه الأوهام التي يبدو أنها لاتعشعش فقط بل سكنت في عقول «المشترك» ولقد أنستهم الكثير من الحقائق والدروس والعبر التي كلها ترمز بل وتؤكد ان أبناء عدن لن ينسوا ولو بعد أجيال فترة الحكم الشمولي الدموي للحزب الاشتراكي للجنوب قبل الوحدة وسيظل أبناء عدن يتذكرون آباءهم وأولادهم الذين عذبوا في سجن «فتح» الرهيب ومعتقلات أمن الدولة ومنهم من فقد عقله نتيجة للتعذيب كما لن ننسى نحن ممن عايشنا عن قرب هذه الفترة كثيراً من الصور الدموية الرهيبة التي تشهد للتاريخ إن الحزب الاشتراكي عاث في الأرض فساداً وكذلك حزب الإصلاح المتشدد الذي كفر بعض قادته أبناء عدن و بعد حرب ١٩٩٤م استباحوا كل شيء وتناسوا أن الوحدة المباركة أعلنت في عدن والانتصار للوحدة كان أيضاً في عدن..

هذه الحقائق التي يبدو أنها غابت عن بصيرة قادة المشترك تفرز كما فرزت في الانتخابات السابقة أن أبناء عدن بل أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية لن يكرروا إعادة المشاهد المأساوية التي عاشوها إبان سيطرة «الاشتراكي» قبل الوحدة على مقاليد السلطة و«الإصلاح» بعد حرب ١٩٩٤م، وان وفاء أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية لمن رسم لهم طريق الكرامة والحرية والمساواة والمستقبل المشرق و لمن غيّر الصورة السوداء التي كانت تهيمن على الجنوب قبل الوحدة والانتصار لها إلى صورة لايمكن حتى الذين في عقولهم وقلوبهم مرض ان ينكروا أنها صورة إعادة الوجه المشرق للمحافظات الجنوبية وإعادة الاعتبار للإنسان والأرض.. وفاء للتنظيم القائد المؤتمر الشعبي العام وزعيم الوطن فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية..

نقول: إن أوهام قادة المشترك في الرهان على أبناء بعض المحافظات وتحديداً أبناء عدن في الاستجابة لمقاطعة الانتخابات النيابية الرابعة القادمة هي أشبه بفقاقيع الصابون، خاصة وان الواقع قد كشف ارتباط أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية بالوحدة والديمقراطية ارتباطاً مصيرياً ودليل ما نقوله رفض أبناء عدن لأعمال الفوضى والشغب التي يقودها «المشترك» تحت مسمى مزعوم بـ«الحراك» فرفض أبناء عدن أن تكون مدينتهم الوحدوية مسرحاً لعناصر مخربة ممولة من الخارج لزعزعة الأمن والاستقرار وخلق حالة من الأزمة السياسية تعيق إجراء الانتخابات في أجواء آمنة وديمقراطية ولهذا وجدنا ان الذين ضبطوا في هذه الأعمال التخريبية والفوضوية هم عناصر مأجورة من خارج عدن.. عناصر فقدت مصالحها الأنانية مع إعلان الوحدة واختيار النهج الديمقراطي طريقاً لا رجعة عنه مهما كانت صعوبته..

من هنا وللحديث الكثير والكثير من الشواهد التي تؤكد ان المشترك وأقصد قيادته وليس كل أعضائه لأن فيهم الكثير ممن رفضوا مقاطعة الانتخابات مما نتج عن خلافات برزت إلى السطح داخل أحزاب العجنة الغريبة، شواهد تؤكد ان أبناء عدن وكل المحافظات الجنوبية سيكونون بروح اصرارية عالية مع الموعد المحدد دستورياً لإجراء الانتخابات النيابية في السابع والعشرين من ابريل القادم.. ومعنى ذلك ان هزيمة جديدة تنتظر «المشترك» إذا أصر على المقاطعة.

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
النظافة العامة أساس الإيمان والصحة والجمال
www.yementourism.com

الميثاق
مدير التحرير
w kzu 5 ^
نائبا مدير التحرير
w c* wu b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ d ' U bL
w dA LL OU
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
ù NF
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٢٧٧٧